

الرقم الصعب

القانون 2000/220
«لمين... ولشوة»

إنعام خروبي

على الرغم من مرور خمسة عشر عاماً على إقرار القانون 2000/220، والمتعلق بحقّ الأشخاص المعوقين إلا أنّ هذا القانون ما زال حبراً على ورق وقد استيق اتحاد المقعدين اللبنانيين مناسبة عيد العمال في الأول من أيار من هذا العام ونظم بالتعاون مع جمعيات ومؤسسات أخرى تعنى بقضايا الإعاقة تحركاً مطلبياً تحت عنوان «لشو القانون... لمين القانون؟» لرفع الصرخة المطالبة بتطبيق القانون المذكور، إضافة إلى مطالب أخرى يراها ضرورية كالمصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص المعوقين التي ينظر إليها على أنها أول اتفاقية لحقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين وأول صك ملزم قانوناً يوفر حماية شاملة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

يُحسب للدولة اللبنانية أنها وقعت على الاتفاقية الدولية وكذلك على بروتوكولها الاختياري في حزيران من العام 2007 لكنها لم تصدّق بعد. والجدير بالذكر أنّ حكومة الرئيس نجيب ميقاتي كانت قد تعهّدت في أوائل العام 2013 بجعله عاماً لحقوق الأشخاص المعوقين، كمقدمة للمصادقة على الاتفاقية الدولية، قبل أن تنقضي أسابيع وينقضي معها عمر الحكومة.

إنّ قضية الإعاقة، مثلها مثل سائر قضايا الوطن والمواطن، مرتبطة بسلسلة لا حصر لها من الوعود التي اعتدنا في لبنان على سماعها من مسؤولين رؤساء حكومة قبل أن تأخذ «نصيها» من التسويق والمطالبة، فالقانون 2000/220، الذي عُذ لحظة صدوره نقلة نوعية في عقلية وتوجهات الدولة اللبنانية في التعاطي مع قضية الأشخاص المعوقين لكونه ينصّ على جملة حقوق أساسية لهذه الفئة المهمّشة في لبنان، كالحقّ في التعليم والعمل والتنقل والسكن والتقديرات الاجتماعية، بالإضافة إلى الحقّ في إيجاد البيئة الموائمة لممارسة هذه الحقوق، لكن المشكلة تكمن في غياب المراسيم التطبيقية اللازمة، حتى اللحظة.

في حقيقة الأمر، لم يكمل اتحاد المقعدين اللبنانيين من القيام بفعاليات ونشاطات وحملات مطلّبة متعدّدة على مدار العقود، وخصوصاً خلال الأعوام الماضية التي ركّز خلالها على إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الخارطة الحقوقية لهذا الوطن، لا سيما حقوقهم في العمل، بحيث يلزم القانون 220 القطاعين العام والخاص باستخدام أشخاص ذوي إعاقات.

وتنص المادة 73 منه على تخصيص وظائف نسبة 3 في المئة من الأشخاص المعوقين، على الأقلّ من العدد الإجمالي للفتات والوظائف جميعها.

وبالنسبة إلى القطاع الخاص، فإنّ المادة 74، من القانون نفسه، تلزم أرباب العمل في القطاع الخاص التي لا يقل عدد الأجراء فيها عن 30 موظفاً ولا يزيد عن 60 باستخدام أجير واحد من المعوقين تتوفر فيه المؤهلات المطلوبة. أما إذا فاق عدد الأجراء في المؤسسة الستين أجيراً، يلزم القانون صاحب العمل أو المؤسسة باستخدام معوقين بنسبة 3 في المئة على الأقلّ ممن تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة.

إلى جانب حقّ العمل، ركّز الاتحاد على الاهتمام بضرورة تحقيق الدمج والمشاركة المجتمعية والسياسية، ترشحاً واقتداءً، من خلال الحرص على إيجاد قانون انتخاب قائم على مبدأ النسبية، بما يضمن لهم عدالة التمثيل. أما ونحن في العام 2015، لا يبدو أنّ اتحاد المقعدين اللبنانيين قد تعب من المناداة بحقّ من يتحدث باسمهم، في ما يبدو أنّ آذان السلطة السياسية في مكان آخر، بعيد جداً عن صوت من انتخبوها، لتتحدّث باسمهم وتعمل من أجلهم.

البناء

لماذا لم يتخلّ حزب الله عن عون؟

روزانارمّال

أكدت مصادر مطلّعة لـ «البناء» أنّ أجواء من التماسك والودّ عكسها اللقاء الأخير بين أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله ورئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون، وتشير هذه الأجواء إلى استكمال معركة التعيينات في انسجام ثنائي إلى آخر المطاف، وخصوصاً في أي خطوة يقرّر التيار الوطني الحر سلوكها في حال تمّ تمرير التمديد للقادة العسكريين.

المصادر نفسها تؤكد أنّ هذا الملف بالنسبة إلى حزب الله ليس ملفاً يتعلق برغبة العماد عون في المحافظة على حقوق المسيحيين أو الاحتفاظ بمركز ما، إنما هي معركة استراتيجية بامتياز بالنسبة إلى حزب الله لأسباب متعدّدة. ومعروف تعاطي حزب الله مع الملفات الداخلية التي لا تعتبر بالنسبة إليه كتكتيكاً يمكن المساريرة فيه.

يعرف حزب الله أنّ الرهان على التباين بين رئيس مجلس النواب نبيه بري والعماد ميشال عون وأنّ العلاقة المتوتّرة أصلاً ستكون بوابة عبور الخصوم إلى حلول تعمق الخلاف أكثر بين حليف حليف التيار، كما يصفونه، وهو الرئيس بري وستكون بطريقة أو بأخرى مقدمة لخلافات قد تصبح خطيرة داخل الخط الواحد، وخصوصاً إذا ما بات دور حزب الله الحكم الذي ينتظر الخصوم ليسجلوا عليه أي انحياز من قبله نحو طرف دون آخر بين عون وبري.

إنّ التسوية التي رعاهما حزب الله داخل الصف الواحد كانت محتمة بين الرئيس بري والعماد عون لا بدّ لها أن تريح العماد عون في التعيينات الأمنية من جهة وتريح الرئيس بري في جلسات التشريع، من جهة أخرى.

الحصّ: استقلت لكنني لم أعتزل العمل الوطني

أعلن الرئيس سليم الحص، أنه استقال من «مئبر الوحدة الوطنية»، في الأول من شباط الماضي، إيماناً منه بتداول المناصب والمراكز. مؤكداً أنه لم يعتزل العمل الوطني، وأنه يتابع الأوضاع من مكتبه الخاص. وقال الحص في بيان أصدره بعد ظهر أمس: «تناولت بعض وسائل الإعلام نياً استقالتي من مئبر الوحدة الوطنية ودوافعها ضمن تقرير متلفز، أود أنّ ألفت إلى أنتي تقدمت باستقالتي من جميع مناصبي في المئبر

درباس: مضطرون للتمديد للقادة الأمنيين في غياب التوافق السياسي

رأى وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس أنّ «الواجب يفرض أنّ تبقى متمسكين لكي لا ندخل في الفراغ الذي يعرض الكيان للخطر». وقال درباس في حديث إذاعي: «للمرة الأولى أقول إنّ الوجود اللبناني، كدولة وشعب ومؤسسات، معرض للخطر وفي أيدينا أن ننقذه إذا تمتمنا بصبر وحسن طوبين. إنّ معظم قوانا مستمدة من طاقة خارجية والمهارة تقتضي أن تستثمر الطاقات المحلية لكي نذهب إلى تسوية تصون البلد وتحمي من هذا التسونامي الإقليمي». وأضاف: «نحن بلا شك في حكومة منتهية الصلاحية في الدستور كما في السياسة ونحن في حال غير طبيعية. فالقوى السياسية فشلت في إخراج الدولة

خفايا

توقّعت مصادر متباعدة أن تكون العودة الإعلامية لنائب غائب منذ فترة طويلة مرتبطة بما أعلنه رئيس كتلته عن اتصالات أجراها مسؤول أمني في دولة مجاورة توفي مؤخراً مع مقربين منه. وقالت المصادر: إذا كان الأمر كذلك فالأفضل أن يظلّ النائب المعنّي متغيّباً، لأنّ اللبنانيين ملوا من الكلام الممجوج الذي لا يشهد أحياء عليه ليؤكدوا صحته من عدمها!

يختلف موقف حزب الله عن عون، ويتكهم كلّ منهما الآخر. لكن عندما تمّ تهديد حزب الله بعدم تشكيل حكومة معه وأرسلوا له تفجيرات إلى الضاحية ووضع على لوائح إرهابية أوروبية للخروج من سورية وإعلام مسلط عليه، كان جوابه نحن مع سورية في موقفها وإذا كان لدينا ألف مقاتل سيصبحون عشرة آلاف فيها إذا دعت الحاجة. التحالف مع عون بالنسبة إلى حزب الله «لبنانياً» مثل التحالف مع سورية، وبالنسبة إلى حزب الله «إقليمياً»، فالتيار الوطني الحر يشكل لحزب الله البعد المسيحي والتغطية الوطنية وفي الظروف الصعبة ثبت أنه أهل للثقة، وخصوصاً تجربة حرب تموز وفي القضايا المفصلة كقضية مستقبل المقاومة وسلاحها ومصيرها حيث لم يهتز عون أمام سيل الحملات.

نظرة حزب الله تقول إنه كما عامل سورية سيعامل التيار الوطني الحر الذي تشكل العلاقة معه بعداً لا يمكن أن يسهل وضعه للتجادب فهي بعد وطني وجودي لا يتخلّى عنه حزب الله.

أما معركة الرئاسة فهي استراتيجية مصيرية مثلها مثل تعيين قائد للجيش بالنسبة إلى حزب الله، فمعركة قيادة الجيش مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالرئاسة، عكس الذي يتم الترويج له، فلم يقف حزب الله مع عون في قضية قائد الجيش ليذله في الرئاسة، بل لأنه يقف معه في قضية الرئاسة وهذا فرغ من أصل، لأنّ التمديد لقهوجي ليس سوى لإبقائه مرشحاً رئاسياً مطروحاً. فكيف إن تدخل أميركي لصالح التمديد لقهوجي قد حصل بهدف النيل من حزب الله، وخصوصاً أنّ مشكلة الأميركي ليست مع عون لولا علاقته الخاصة بحزب الله. إنها مشكلته مع حزب الله؟

باسيل من راشيا: الحكومة تعمل على صفقات التراضي وتتجاهل التعيينات الأمنية المهمة



باسيل بين مستقبله في راشيا (أحمد موسى)

«عدم وضع المرسوم لبتسني للبلديات قبض مستحقاتها من العائدات فصلاً، أي كل ثلاثة أشهر»، وتضمن «عدم تضييع الفرص من خلال وضع العراقيل أمام المراسيم التطبيقية لاستخراج النفط والغاز». أما المحطة الأخيرة في جولة باسيل، فكانت في دار الإفتاء في بلدة خربة روحا، في المنطقه، حيث كان في استقباله المفتي الدكتور أحمد اللدن وحشد من الفعاليات.

وتحدّث باسيل عن النموذج اللبناني، الذي اعتبره «تحدياً كبيراً تجاه العالم أجمع، لأنه قدم للعالم نموذجاً خاصاً بالعيش المشترك، فإذا سقط يكون بسقوطه قد أثبت عجزنا أمام هذه التحديات».

وانتهت الزيارة بغداء أقيم في مطعم الكنز في راشيا الوادي، على شرف باسيل الذي ألقى كلمة توجه فيها إلى الحضور بالقول: «الدولة تتجاهلكم، ولكن مهما كثر الحرمان لديكم، تعيشون في صفاء ذهني وفكر لبناني، أنتم تمتلكون القوة والمعنويات وصمودكم هو مجرد صمود ومعنويات لنا».

وإذ شدّد على ضرورة «قول الحقيقة، وعدم التنكر لها وتحمل المسؤولية»، كشف أنّ «بعض المشاريع التي تقوم بها تفشل كالكهرباء، والبعض الآخر لا يزال متوقفاً كمشروع النفط والسود وخط الغاز»، سائلاً: «من له مصلحة بتوقفها؟ وأشار إلى أنّ «هذه المصالح تؤمن حقوق اللبنانيين وتمنعهم من الهجرة والسفر»، وقال: «اللبنانيون يخسرون من هذه العرقلة والدولة لا تزال تكسب هذه المشاريع، ولا تعمل على تنفيذها، فما نفع الحكومة إذا لم تخصص وقتاً لتلك الملفات وتحلها؟».

ورأى أنّ «الحكومة تعمل على صفقات بالتراضي، وتتجاهل التعيينات الأمنية المهمة»، مؤكداً أنّ «ما من شيء أهم من الحفاظ على شرعية المؤسسة، وهنا لا نتحدّث بالسياسة إنما نتحدّث عن القانون والدستور، ومن يخالف القانون مرة، يخالفه في كل مرة». وختم باسيل: «للمحافظة على لبنان، يجب الحفاظ على الشراكة، وفهم معنى الحرية، ورمز الحرية. وتحافظ على ذلك من خلال تجسيدها في الرئاسة ومجلس النواب والحكومة. بهذه الشراكة ننضج على الداعشية، ويهدد الفكر أيضاً».

بتاريخ الأول من شباط 2015، إيماناً مني بمبدأ تداول المناصب والمراكز مفسحاً المجال لقيادة جديدة». وأضاف: «كما أود أنّ أذكر أنتي لم أعتزل العمل الوطني وما زلت متابعاً للأوضاع الوطنية والعربية من مكنتي الخاص، معلناً عن موافقي بما ينسجم مع قناعاتي ومبادئني عند المفاصل ومتي أرى أنّ واجبي الوطني والقومي يحتم ذلك». وختم الرئيس الحص بيانه متمنياً «لجميع أعضاء المئبر السابقين والحاليين التوفيق».

السياسي على التعيين نحن مضطرون للتمديد لهم». ورأى أنّ «موضوع النزوح السوري كان قضية إنسانية، أما اليوم فهو قضية وجودية ونحن في حاجة إلى كل إمكانيات الدولة لمواجهة هذه الحالة التي تهدد وجود لبنان حاضراً ومستقبلاً، ولكي نحصل على الدعم العربي نحتاج إلى رسم سياسات وقرق عمل وخطط، ولا بدّ من العودة إلى المخيمات لأنّ المخيمات العشوائية تمنعنا من إحصاء النازحين»، مشيراً إلى وجود «تدخلات سياسية». وتابع درباس: «نحن لم نمنع دخول السوريين بل أوقفنا اللجوء والتسجيل وطلبنا شطب عدد من الأسماء لأنها ربما خدعت الدولة وتسجيلها كان مخالفاً للتعليمات».

أبو فاعور: تشريع الضرورة ضرورة قريباً...

أكد وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور أنّ الحوار بين تيار المستقبل وحزب الله هو «أرقى ما يمكن أن يحصل في أي حياة سياسية، أي أنّ يتمسك كل طرف بموقفه، ويحافظ في الوقت نفسه على خطب الحوار»، داعياً «إلى استمرار هذا الحوار ومقاربة القضايا الأساسية فيه وفي مقدمتها رئاسة الجمهورية». وفي كلمة ألقاها خلال مهرجان نظمه الحزب التقدمي الاشتراكي في باحة مركز كمال جنبلاط الثقافي، بدعوة من وكالة داخلية البقاع الجنوبي، ممثلاً النائب وليد جنبلاط، تطرّق أبو فاعور إلى موضوع التشريع فقال: «إننا لا نقف إلى جانب الرئيس نبيه بري بل إلى جانب قناعاتنا بأنّ التشريع ضرورة، وتشريع الضرورة ضرورة. وبالتالي فإنّ مقاطعة المجلس النيابي ليس بالأمر الصائب الذي يمكن أن نوافق عليه، فليس هناك من يريد أن يتصرف وكأنّ الشغور الرئاسي أمر سهل يسير، لكننا لا نقبل ولا ندعو إلى أن يقبل البعض بأن يتحول الشغور الرئاسي إلى مدعاة لشغور أو تعطيل في مؤسسات أخرى». وبالنسبة إلى تعيين القادة الأمنيين، جند أبو فاعور «دعوة وليد جنبلاط اليوم كل القوى السياسية التي باتت موافقها معروفة في التعيين أو التمديد أو في قبوله أو رفضه، أن توقف التداول الإعلامي بقضية قيادة الجيش والأجهزة الأمنية لأنّ في ذلك ضرراً كبيراً عليهم، ولدى القوى السياسية من الإدراك والمعرفة والحنكة والقدرة على إدارة هذا الأمر، بما يحفظ الجيش والوفاق السياسي ومجلس الوزراء والتماسك داخله بدل تبادل المواقف في وسائل الإعلام».



من اعتصام أهالي العسكريين الشهداء (توز)

عدة أيام في ذكرى شهدائهم». وتحدّث الفنان إيلي أيوب فانتقد «الحضور الجولي في اعتصام التضامن مع شهداء الجيش الذي يدافع عنا بغض النظر عن ديننا أو طائفنا والذي يقدم به فداء عن لبنان». وألقيت كلمات داعمة للجيش ومطالبة بإحياء ذكرى السادس من أيار من ممثلين عن المجتمع المدني والاعتراب اللبناني.

اعتصام لأهالي شهداء الجيش ومناصرين طالب بإعادة إحياء السادس من أيار

نقد أهالي شهداء الجيش اللبناني قبل ظهر أمس، اعتصاماً في ساحة الشهداء في وسط بيروت لمطالبة الحكومة بإعادة إحياء عيد الشهداء في السادس من أيار. بدأت، وتحدثت والدة الملازم الشهيد نديم سمعان وانتقدت «عدم المشاركة الكثيفة في الاعتصام وعدم اهتمام السياسيين بشهداء الجيش»، لافتة إلى أنه «لو دعت قوى 8 أو 14 آثار إلى تظاهرات لإمتلاء الساحات، في حين أنّ أحداً لا يكثر لذكرى شهداء الجيش»، داعية إلى «إعادة إحياء عيد الشهداء في السادس من أيار». وأبدت عنتها على الإعلام اللبناني «الذي لم يتجاوب مع طلب أهالي شهداء الجيش بالترويج لحملة إعادة إحياء عيد الشهداء في 6 أيار، معتبرة أنّ «أهالي شهداء الجيش يشكلون نوعية وليس كمية». وتحدّث والد النقيب المغوار الشهيد أحمد طويل داعياً أهالي الشهداء «للبقاء بدأ واحدة وكلمة واحدة لأنّ أبناءهم استشهدوا عن كل لبنان من شماله إلى جنوبه إلى بقاعه وأنهم لم

